

ملاحقة الصحفيين الفلسطينيين من قبل الأجهزة الأمنية يشكل انتهاكاً صارخاً لحرية العمل الصحفي

تتابع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان استمرار الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ملاحقة الصحفيين الفلسطينيين على خلفية ممارسة حرية الرأي والتعبير والعمل النقابي والصحفي وذلك في مختلف المحافظات. وتتمثل هذه الملاحقة في استدعاء الصحفيين للتحقيق لدى الأجهزة الأمنية وتحديد أجهزة المخابرات العامة والأمن الوقائي، وتفتيش منازلهم، ومصادرة مقتنياتهم كالهواتف المحمولة وأجهزة اللابتوب، وصولاً إلى اعتقال الصحفيين على خلفية عملهم الصحفي ولكن بتهم مختلفة لا تمت للواقع بصلة.

وفي هذا السياق، اعتقل جهاز المخابرات العامة في نابلس الصحفي مجاهد طنبجة يوم 2022/8/12 من مكان عمله، وجرى نقله إلى سجن الجنيد حيث جرى التحقيق معه حول زملائه الصحفيين وعلاقته معهم، وحول علاقته بالأحزاب وبحركة حماس، وتعرض أثناء هذه الفترة للتعذيب حيث تعرض للشبح من خلال تقييد يديه بحبل إلى الأعلى مما سبب له تشنجات مؤلمة، وامتد الشبح من 3 إلى 4 ساعات قبل أن ينزله للاستراحة 5 دقائق ويعيدوا شبحه لساعات إضافية. كما تعرض للضرب على الوجه "كفوف" من قبل أحد المحققين الذي جاءه للزنازة لنقله لغرفة التحقيق، حيث كان هناك أكثر من محقق وقاموا بضربه بواسطة "بربيج" على كتفه والصراخ عليه بشدة. حاول المحققون إجبار الصحفي طنبجة على كتابة إفادة تقييد بأنه يتبع لحماس وذلك من خلال التهديد بالشبح والنقل على سجن أريحا. قبع طنبجة رهن الاعتقال لمدة 4 أيام قبل أن يتم الإفراج عنه.

وخلال الأيام القليلة الماضية، قامت الأجهزة الأمنية باعتقال الصحفيين مجاهد السعدي ومحمد عتيق من جنين، واستدعاء الصحفي مصطفى الخواجا من رام الله للتحقيق، إلا أن مصطفى رفض التوجه للمقابلة. أما بخصوص الصحفي السعدي، فقد اعتُقل واحتُجز لعدة ساعات قبل أن يتم الإفراج عنه مع الإبقاء على هواتفه محتجزة. وبخصوص الصحفي محمد عتيق، فقد اعتُقل من منزله بعد تفتيشه ومصادرة هواتف نقالة أجهزة لابتوب والكاميرا الخاصة به، وجرى تمديد اعتقاله لمدة 48 ساعة من قبل النيابة العامة بتهمة حيازة سلاح دون ترخيص، ونُقل اليوم الاثنين 2022/9/5 إلى أريحا لاستكمال التحقيق معه بتهمة باطلة في محاولة للتوصل من السبب الحقيقي من وراء اعتقاله التعسفي بسبب عمله الصحفي.

إن حملات الاعتقال والاستدعاء التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية ما زالت مستمرة وبوتيرة أعلى، في محاولة لتقييد الحقوق الأساسية للفلسطينيين وتحديد الصحفيين الذين يقومون بمهام صحفية وإعلامية بحتة، ولا زالت توجه تهم باطلة بحق الصحفيين كحيازة سلاح دون ترخيص وتلقي أموال غير مشروعة، في محاولة لإبقاء الصحفيين رهن الاعتقال لفترات أطول، مع العلم أن التحقيق معهم يكون على خلفية عملهم الصحفي.

تطالب مؤسسة الضمير جهات الاختصاص وتحديدًا النائب العام الفلسطيني المستشار أكرم الخطيب بضرورة الإفراج الفوري عن الصحفيين المعتقلين على خلفية عملهم الصحفي والنقابي، وضمان وقف الأجهزة الأمنية عن ملاحقة واستهداف الصحفيين

واستدعائهم للتحقيق، والتحقيق الفوري في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة التي تُرتكب بحق الصحفيين، وذلك انطلاقاً من مسؤولية دولة فلسطين بحماية حرية العمل الصحفي بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها.